

الاسم/ عبيد أسامة عبيد شعت.

التكليف النهائي/ مقدمة في السياسات الاقتصادية

اكتب في كيفية استخدام أدوات السياسة المالية للدولة في التأثير على كل من:

- معدل النمو الاقتصادي
- التوظيف أو التشغيل
- الاستثمار الأجنبي والمحلي
- مكافحة الكساد
- مواجهة الفقر

مقدمة:-

إن احد العوامل التي تحدد الاتجاه الاقتصادي للبلاد هو السياسة المالية حيث تستخدمها الحكومة للتأثير على الاقتصاد من خلال تعديل مستويات الإيرادات ومستويات الإنفاق وتلجأ الدولة لتحديد مصادر الدخل وكيفية الإنفاق مثل أجور الموظفين ومشاريع الأنفاق على البنية التحتية أو المشاريع الخدمية المختلفة بهدف الوصول لتوازن اقتصادي واجتماعي كما وتعمل أدوات السياسة المالية على إحداث استقرار اقتصادي واجتماعي واستقرار في الأسعار وتوفير فرص العمل وتساهم في الإرشاد العام من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتشجيع الاستثمار من أجل تسريع معدل النمو الاقتصادي ومواجهة الفقر والكساد.

أولاً/ تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على معدل النمو الاقتصادي:-

تعتبر السياسة المالية جزء من السياسة الاقتصادية والتي تعد من أهم أهدافها هو تحقيق النمو الاقتصادي والوصول لمستوي التشغيل الكامل والحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن في ميزان المدفوعات ومن أجل تحقيق كل ذلك يجب أن يكون هناك استمرارية في الإصلاحات والتنمية الاقتصادية للدولة والتشجيع على الاستثمار في أوقات الركود مما يساهم في زيادة الإنتاج في وقت الازدهار كما ويجب أن تتحقق العدالة الضريبية فتقوم الدولة بقطع الضرائب من الطبقات العليا مقابل الخدمات في سبيل مساندة الفقراء.

كما أن معدل النمو الاقتصادي يعبر عن زيادة الدخل الحقيقي زيادة تراكمية ومستمرة بحيث تكون أكبر من معدل نمو السكان مع توفير كافة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية وحماية الموارد المتجددة والحفاظ على الموارد الغير متجددة وكل ذلك يتطلب التخطيط الجيد وتوفير المعلومات اللازمة والإنتاج المستمر وبجودة عالية كما أن وضع السياسات المالية والاقتصادية الملائمة يساعد على دفع عجلة النمو الاقتصادي، كما وأن توفير الأمان والاستقرار يعد عامل أساسي ومهم، كما ويؤخذ بعين الاعتبار أهمية تحديد الضرائب التصاعدية وفرض سياسات الدعم لدعم كافة الشرائح المجتمعية في الدولة وتحقيق العدالة والنمو الاقتصادي من خلال فتح مشاريع جديدة من هذه الضرائب والمساعدات.

ثانياً/ تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على التوظيف أو التشغيل:-

تسعي الدولة الى التوظيف أو التشغيل من خلال أدوات سياسية مالية منها توفير برامج الأشغال العامة كتعبيد الطرق والإنارة وتنمية وتطوير القري بهدف خلق وتوفير فرص عمل جديدة كما ومن المهم فرض الضرائب حيث تقوم الدولة بتخفيض الضرائب على المشاريع الجديدة بغرض تشجيع الاستثمار مقابل خلق وظائف وفرص تشغيليه مما يساهم في سد فجوة البطالة، كما وتسعي الدولة الى توفير وظائف مؤقتة من خلال جهات خارجية داعمة وتساهم في مساندة المشاريع القائمة من خلال توفير الدعم الملائم لها من خلال عدة داعمين من الخارج.

ثالثاً/ تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على الاستثمار الاجنبي والمحلي:-

تسعى العديد من الدول إلى جذب هذا النوع من الاستثمار لما فيه من انعكاسات إيجابية على الاقتصاد الوطني للدولة ليس في مجال رفع الطاقة الإنتاجية، وزيادة النمو وإنما أيضاً في رفع الكفاءات الإدارية والتكنولوجية واستيعاب الأيدي العاملة في البلد، إضافة إلى تميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بأنها استثمارات طويلة الأجل، حيث يقوم المستثمر الأجنبي بإنشاء المصانع والشركات في البلد المضيف وبالتالي التواجد الفعلي على أرض البلد المضيف.

حيث تتبع الدولة عدة سياسات تحفيزية بغرض جلب المستثمر الأجنبي والمحلي للاستثمار من خلال التطوير والاستثمار في مشاريع البنية التحتية والتي تؤسس بيئة ملائمة وخصبة للاستثمار الأمن في الدولة، كما وأن انخفاض الأجور وزيادة العمالة يشجع على الاستثمار في الدولة، كما وأن اصلاح النظام الضريبي وتقديم التسهيلات الضريبية من شأنه أن يساهم في جذب المستثمر الأجنبي والمحلي بسبب خفض الضرائب.

رابعاً/ تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على مكافحة الكساد:-

يُعد الكساد حالة اقتصادية يجمع بين النمو البطيء والبطالة المرتفعة نسبياً ومن الإجراءات المتبعة للحد من الكساد تقديم الإعانات والحد من البطالة ودعم الأجور ومساندة المشاريع الجديدة على مواجهة الكساد والحفاظ على أدنى مستويات الكساد للحفاظ على الاقتصاد، كما وأن الحكومات والبنوك المركزية تقوم بتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية في حالة الكساد ولكن في حالة الركود الاقتصادي يتم تطبيق سياسة مالية توسعية.

ولمكافحة الكساد يجب اتخاذ عدة خطوات منها (عدم فرض ضرائب جديدة تعرقل انتعاش الاقتصاد ويجب خفض أو إلغاء الضرائب على المشاريع الاستثمارية القديمة والأهم من ذلك المشاريع الجديدة خصوصاً في المجالات الأساسية للدولة كالزراعة والدواء مثلاً_ كما ويجب اعتماد سياسات لتحفيز النمو في الناتج القومي مما سيوفر فرص عمل جديدة وتزيد الوعاء الضريبي_ تعيين العاطلين عن العمل وفق برنامج مخصص للنهوض بالشركات الصغيرة بدعم مالي من الدولة_ الحفاظ على حرية حركة الأموال_ خصخصة المؤسسات الحكومية مما يؤدي لزيادة الفعالية الربحية).

خامساً/ تأثير أدوات السياسة المالية للدولة على مواجهة الفقر:-

تسعى الدولة من خلال استخدام أدوات السياسة المالية إلى مكافحة الفقر باختلاف مستوياتها من بلد لآخر، وتسعى لمعالجته والقضاء عليه باستخدام استراتيجيات وإجراءات القضاء على الفقر ومن بين هذه الإجراءات تبني آليات التنمية لمناصرة الفقراء من خلال طرح مشاريع الاستثمار الصغيرة وإنشاء المزيد منها وكذلك التشجيع على الادخار والاستثمار، كما وتوفر الدولة المتقدمة راتب بسيط للمساعدة في توفير الحاجات الأساسية وتعمل على ترشيد النفقات وتوجيهها نحو الضروريات وليس الكماليات.

كما أن الدولة تعمل على خفض الضرائب التي تطل الفقراء إلى أقصى حد ممكن فالسياسة الضريبية تعتبر سبباً مهماً ومحددًا للفقر إذ أن خفض الضريبة على الدخل والأرباح وزيادة الضرائب غير المباشرة وزيادة الرسوم على الحاجات الأساسية يؤدي إلى زيادة الأعباء على الطبقات الفقيرة وتحرم السلطات المالية من الموارد المالية المهمة.

كما وتسعى الدولة من خلال إتباع سياسة الإيرادات العامة في جباية الزكاة وإيرادات الأملاك العامة للدولة وفرض الضرائب على الطبقات العليا مما يساهم في توفير المال لدعم الفقراء ومواجهة الفقر وتوزيع المال وفق مشاريع أو حصص محددة تتبناها الدولة.

شكراً لك،،